

«جاء القوم غير عمرو» أو «غير»؟ غير. لماذا؟ لأن ما قبلها تامٌ موجبٌ. أعرب: «جاء»: فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتح. «القوم»: فاعلٌ مرفوعٌ وعلامةُ رفعه الضمةُ الظاهرةُ في آخره. «غير»: أداةُ استثناءٍ منصوبةٌ على الاستثناء، وعلامةُ نصبها الفتحةُ الظاهرةُ على آخرها. «غير»: مضافٌ، وعمرو: مضافٌ إليه مجرورٌ بالإضافة وعلامةُ جره الكسرةُ الظاهرةُ على آخره.

«ما قام غير زيد»، حرك «غير». «غير». لماذا؟ حسب الإعراب: «ما»: نافيةٌ. «قام»: فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتح. «غير»: فاعلٌ مرفوعٌ وعلامةُ رفعه الضمةُ الظاهرةُ في آخره. غير: مضافٌ، زيد: مضافٌ إليه مجرورٌ بالإضافة وعلامةُ جره الكسرةُ الظاهرةُ في آخره.

[تلخيصٌ لأحكام الاستثناء]

للمستثنى بـ «إلا» ثلاث حالات:

- * إن كان ما قبلها تاماً موجباً، وجب نصبُ.
- * إذا كان تاماً منفياً جازاً وجهان؛ البدل، والنصبُ على الاستثناء، والبدلُ أولى.
- * إذا كان ناقصاً؛ فهو على حسبِ العواملِ.
- وما هو الناقص؟ الذي لا يُذكرُ فيه المستثنى منه. ومعنى على حسبِ العوامل: أنك تُعربه كأنَّ «إلا» غيرٌ موجودة.

غيرُ، وأخواتها وهي: سيّئ، وسوّى، وسواءٍ هذه لنا فيها وجهان:

الوجه الأول في المستثنى بها، وهو مجرورٌ لا غيرَ.

الوجه الثاني فيها هي نفسها، الحكمُ: أنها كالذي بعدَ «إلا» إذا كانت من كلامٍ تامٍّ موجبٍ وجَبَ النصبُ، من تامٍّ منفيٍّ جازَ الوجهانِ: النصبُ والبدلُ، وهو أرجحُ، من ناقصٍ على حسبِ العواملِ.

فتقولُ: «قامَ القومُ غيرَ زيدٍ».

«ما قامَ القومُ غيرَ زيدٍ» أو «غيرَ زيدٍ».

«ما قامَ غيرُ زيدٍ» هذا الناقصُ.

خلا، وعداء، وحاشا إن سُبقتْ بـ«ما» فالمستثنى منصوبٌ لا غيرُ.

وإن لم تسبقْ بـ«ما» جازَ فيه وجهانِ: النصبُ، والجرُّ.

والنصبُ على أنه مفعولٌ بهِ بـ«خلا، وعداء، وحاشا» لأن

الثلاثة هذه إذا نصبتْ فهي أفعالٌ، وإن جرَّتْ فهي حروفٌ جرٌّ.

[فوائد مهمة]

نريدُ توضيحَ الفرقِ بين الاستثناءِ المنقطعِ والمتصلِ. الاستثناءُ المتصلُ ما كانَ من جنسِ المستثنى منه، والمنقطعُ ما لم يكنْ من جنسِهِ.

والجنسيةُ قد تكونُ عينيةً، وقد تكونُ معنويةً، عينيةً مثل: قامَ القومُ إلا فرساً. القومُ أعيانُ والفرسُ عين، والفرسُ من غيرِ الجنسِ.

وقد تكونُ معنويةً مثل: قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾^(١) على قولٍ مَنْ يقولُ: إنَّ المرادُ بالعبادِ هنا المعنى الخاصِ، يعني: إنَّ عبادي المؤمنين ليسَ لكَ عليهم سلطانٌ، فإذا قيل: إلا مَنْ اتبعكَ، صارَ مَنْ اتبعكَ من غيرِ جنسِ المؤمنين، ليس من حيثُ العين، لكن من حيثُ الوصفِ، هؤلاء مؤمنون، وهؤلاء غيرُ مؤمنين، فهذا استثناءٌ منقطعٌ.

وقوله تعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾^(٢) منقطعٌ أم متصلٌ؟ هذا منقطعٌ. لكن بعضُ العلماءِ لا يرون هذا من بابِ الاستثناءِ، يقولون: هذا بدلٌ، والدليلُ

(١) الحجر: (٤٢).

(٢) الفاتحة: (٧).

على ذلك أنها مجرورة ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ﴾ ولم يقل: «غير المغضوب»، فهي من باب البدل، وليست من باب الاستثناء.

«ليس»، و «ما يكون» هل تأخذ أحكام «إلا»؟

تأخذ أحكام «خلا وعدا»؛ لأنها أفعال، فالضمير فيها مستترٌ وجوباً، وما بعدها خبرٌ لها، خبرٌ «ليس» وخبرٌ «ما يكون».

لكن هي بمعنى الاستثناء مثل: قام القوم ليس زيداً. ليس فعلٌ ماضٍ، واسمها مستترٌ وجوباً، وزيداً خبرٌ لها. ولكنها من حيث المعنى استثناءٌ، كأنك قلت: قام القوم إلا زيداً.

وقوله تعالى: ﴿قَالَ وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ﴾^(١) هل يصح الاستثناء هنا؟ هذا ناقص؛ لأنه لم يذكر المستثنى منه؛ ولهذا نقول: إلا أداة استثناء ملغاة والضالون فاعل. فإن قيل: «إلا» لم يتقدمها نفي، نقول: تقدمها استفهام بمعنى النفي؛ لأن ﴿وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ﴾ يساوي لا يقنط من رحمة ربه إلا الضالون.

بَابُ

[« لا » النافية للجنس]

ص: (اعلم أن « لا » تنصب النكرات بغير تنوين إذا باشرت النكرة ولم تتكرر « لا » نحو: لا رجل في الدار، فإن لم تباشرها؛ وجب الرفع، ووجب تكرار لا نحو: لا في الدار رجل ولا امرأة، فإن تكررت جاز أعمالها وإلغاؤها، فإن شئت قلت: لا رجل في الدار ولا امرأة. وإن شئت قلت: لا رجل في الدار ولا امرأة).

ش: لا النافية للجنس: يقول المؤلف - رحمه الله -: «اعلم» صدر المؤلف - رحمه الله - هذا الباب بكلمة «اعلم» من أجل أن تنبّه.

«أن لا تنصب النكرات بغير تنوين» من هذه الكلمة أخذنا عملها. فعمل لا النافية للجنس نصب، كعمل «إن» تمامًا، و «إن» تنصب الاسم وترفع الخبر، هذا عمل لا النافية للجنس.

لكن يقول: «النكرات» فلا تنصب المعارف.

فلو قلت مثلاً: «لا زيد قائم» لا يمكن أن تنصب «زيد». لماذا؟ لأنه معرفة.

ولو قلت: «لا القوم قادمون» لا يمكن نصب «القوم»؛ لأنها معرفة. فهي لا تعمل إلا في النكرات، هذا شرطها، عملها نصب، ومعمولها لا بد أن يكون نكرة.

«بغير تنوين» لا يَنُونُ اسْمُهَا أَبَدًا. فتقولُ مثلاً: «لا رجلَ قائمٌ»
ولا تقلُ: «لا رجلاً قائمٌ».

إذن لا النافية للجنس تنصبُ بثلاثة شروط:

الأول: أن يكون معمولاً ما نكرتين، فلا تعمل في المعارف.

الثاني: أن تباشر النكرة.

الثالث: ألا تتكرر.

أما عملها فهو النصبُ بغير تنوينٍ.

قولنا: «لا إلهَ إلا اللهُ» من هذا البابِ «لا» نافية للجنسِ. «إله»:

اسمها. «إله»: نكرة، مباشرة لها، غيرُ منونٍ.

«لا كتابَ مفتوحٌ» صحيحٌ.

«لا جبانٌ محمودٌ» صحيحٌ.

يقولُ المؤلفُ: «لا رجلَ في الدارِ». نقولُ: لا: نافية للجنسِ.

«رجلٌ»: اسمها مبنيٌّ على الفتحِ في محلِّ نصبٍ. لا نقولُ: منصوبٌ

بها. نقولُ: مبنيٌّ على الفتحِ في محلِّ نصبٍ. «في الدارِ»: جارٌّ ومجرورٌ

متعلقٌ بمحذوفٍ خبرها.

لو قلتَ: «لا رجلَ قائمٌ». «لا»: نافية للجنسِ «رجلٌ»: اسمها

مبنيٌّ على الفتحِ في محلِّ نصبٍ. «قائمٌ»: خبرها مرفوعٌ بها، وعلامةُ

رفعه الضمةُ الظاهرةُ على آخره.

لو قلت: «لا الرجل قائم» لا يصلح. لماذا؟ لأنه معرفة.
لو قلت: «لا رجل القائم» خطأ. لماذا؟ لأن الخبر معرفة ولهذا لا
نُعربُ قولنا: «لا إله إلا الله» لا نعربُ «الله» خبرُ «لا». لماذا؟ لأنه
معرفة.

لكن لو قلت: «لا رجل إلا قائم» أعربنا «قائم»: خبرها.
كيف نعربُ ما بعد «إلا» في «لا رجل إلا قائم» على أنه خبرها،
ولا نعربُ لفظَ الجلالة «الله» الواقع بعد إلا على أنه خبر؟ لماذا؟ لأن
هذا معرفة، وذاك نكرة.

فإن قال قائل: أين الخبر؟ فأقول: الخبر محذوف تقديره «لا إله
حق إلا الله».

بعضُ الناسِ قدره فقال: «لا إله موجود إلا الله» وهذا خطأ
عظيم؛ لأنك إذا قلت: «لا إله موجود إلا الله» نفيت الآلهة الموجودة،
وهي آلهة غير الله، بل إنه ربما يوهمُ هذا القولُ بوحدة الوجود، إذا
قلت: «لا إله موجود إلا الله» جعلت الوجود في الوجود هو الله،
وهذا خطرٌ عظيم؛ ولهذا كان المتعین أن نقول: إن تقدير الخبر «حق».
والله: بدلٌ من «حق»؛ لأنَّ الكلام تامٌ منفيٌّ فالله بدلٌ من «حق».

يقول المؤلف: «فإن لم تباشرها وجب الرفع، ووجب تكرار
«لا» إذا لم تباشر «لا» النكرة، فإنه يجبُ على رأي المؤلف أمران:

الأول: الرفعُ.

الثاني: تكرارُ «لا». وحينئذٍ تُعربُ «لا» نافيةً ملغاةً.

مثالُهُ: «لا في الدارِ رجلٌ ولا امرأةٌ». «رجلٌ»: لماذا لم نصبها؟ لأنها فقدت شرطاً من الشروط، ماذا فقدت من الشروط؟ المباشرة، لم تباشِرْ، حيلَ بينها وبينَ «رجلٌ» بالجارِّ والمجرورِ الذي هو الخبرُ.

ففي هذا المثالِ نقولُ: «لا في الدارِ رجلٌ». لا: نافيةٌ ملغاةٌ. في الدارِ جارٌّ ومجرورٌ، متعلِّقٌ بمحذفِ خبرٍ مقدَّم. ورجلٌ: مبتدأٌ مؤخَّرٌ.

قالَ المؤلفُ: إذا لم تباشِرْ وَجَبَ أمران: الرفعُ، وتكرارُ «لا»، فيجبُ على كلامِ المؤلفِ - أن تقولَ: «لا في الدارِ رجلٌ ولا امرأةٌ» كما مثلَ، ولا يجوزُ أن تسكُتَ فتقولَ: «لا في الدارِ رجلٌ» فقط، لا بدَّ أن تقولَ: «ولا امرأةٌ» وهذا على كلامِ المؤلفِ أحدُ قولين عندَ النحويين.

وقالَ بعضهم: إذا لم تباشِرْ وَجَبَ الرفعُ واستُحسِنَ التكرارُ، وليسَ بواجبٍ.

وأيهما الأرجحُ؟ الثاني لأنه أسهلُ.

إذن؛ نقولُ: الأرجحُ أن التكرارَ مُستَحسِنٌ وليسَ بواجبٍ، إذن يجوزُ أن نقولَ على هذا: «لا في الدارِ رجلٌ» وعلى رأيِ المؤلفِ لا يجوزُ، لا بدَّ أن نقولَ: «ولا امرأةٌ» فإن اقتصرْتَ على «لا» الأولى فهو

عند المؤلف ممنوع، ولكن نقول: إنه ليس بممنوع بل هو ترك للأفصح، الأفصح أن تُكرّر، ولكن إذا لم تكرر فلا بأس.

إذا قلت: «لا في الدرّج كتاب» صحيح، على الرأي الثاني، لكن على رأي المؤلف لا بد أن تقول: «لا في الدرّج كتاب ولا غيره».

ولهذا إذا قيل لك: «هل بالبيت أحد؟» تقول: «لا فيه رجال ولا نساء»، وعلى القول الثاني: يصح أن تقول: «لا فيه رجال» لكن على رأي المؤلف تقول: «لا فيه رجال ولا نساء». هذا إذا لم تباشر.

أما الإعراب فظاهر؛ لأنك تقول: «لا في الدار رجل»، «لا»: نافية ملغاة. و «في الدار»: جارٌّ ومجرورٌ متعلقٌ بمحذوفٍ خبرٌ مقدمٌ، «رجل»: مبتدأ مؤخرٌ، مرفوعٌ وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره، والواو: حرف عطف. «لا»: نافية ملغاة. «امرأة»: معطوفٌ على «رجل» والمعطوف على المرفوع مرفوعٌ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره.

يقول المؤلف: «فإن تكررت» هذا عكس قوله: «ولم تتكرّر» قال: «فإن تكررت جازَ إعمالها وإلغاؤها»، فإن شئت قلت: «لا رجل في الدار ولا امرأة»، وإن شئت قلت: «لا رجل في الدار ولا امرأة». «إن تكررت» يعني: مع المباشرة؛ لأنّ عدم المباشرة سبق أنه لا بدّ - على رأي المؤلف - من الرفع والتكرار، لكن كلامنا الآن إذا باشرت

وتكررت فهنا يجوزُ الإعمالُ، والإلغاءُ. إذا «لا» لها ثلاثة حالاتٍ:

الأولى: أن تباشرَ ولا تتكررَ فيجبُ النصبُ.

الثانية: أن لا تباشرَ فيجبُ الرفعُ والتكرارُ.

الثالثة: أن تباشرَ وتتكررَ فيجوزُ الوجهانِ: النصبُ والرفعُ.

تقولُ: «لا رجلَ في الدارِ ولا امرأةً» يعني: «ولا امرأةً في الدارِ» هذا إذا عملت «لا» فإن أهملتها قلت «لا رجلٌ في الدارِ ولا امرأةً».

هذه المسألةُ يعبرُ عنها النحويون «بلا حولَ ولا قوةَ إلا بالله» بدلاً من قولِ المؤلفِ: «لا رجلَ في الدارِ ولا امرأةً».

[أسئلة]

إذا لم تباشرَ «لا» معمولها فما الواجبُ؟

الواجبُ الرفعُ وأن تتكررَ، مثل: «لا في الدارِ رجلٌ ولا امرأةً»،
وَمِنَ الْقُرْآنِ: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْفَتُونَ﴾^(١) «لا فيها غَوْلٌ»
رفعٌ.

يقولُ المؤلفُ: يجبُ الرفعُ على أنها ملغاةٌ، ويجبُ التكرارُ.

الثالثُ: إذا تكررتُ ماذا يجوزُ؟ يقولُ: جازَ إعمالُها وإلغاؤها.

هات المثال «لا رجل في الدار ولا امرأة» كذا، ويجوز «لا رجل في الدار ولا امرأة».

قال الله تعالى: ﴿لَا لَعُوٌّ فِيهَا وَلَا تَأْتِيمٌ﴾^(١) «لعوٌّ»: الآن مباشرٌ ونكرةٌ ولكن لما تكررت أُلغيت، قال: ﴿لَا لَعُوٌّ فِيهَا وَلَا تَأْتِيمٌ﴾ لو لم تأتِ «ولا تأتيم» لكانَ يقالُ: «لا لَعُوٌّ فِيهَا».

الآن إن شاء الله اتضح الموضوعُ. إذا دخلت على معرفة؛ وجب إغاؤها، إذا فصلت وجب إغاؤها والتكرارُ، إذا باشرت وتكررت جازَ الإعمالُ والإلغاءُ.

فتقولُ: «لا رجل في الدار ولا امرأة» و«لا رجل في الدار ولا امرأة».

فإذا تكررت «لا» مع المباشرة فيجوزُ لك في الأول وجهان، ويجوزُ في الثاني ثلاثة أوجهٍ إلا إذا رفعت الأول أقولُ: إذا تكررت مع المباشرة جازَ في الأول وجهان كما قال المؤلفُ: الإعمالُ والإلغاءُ.

فتقولُ: «لا رجل في الدار ولا امرأة»، وتقولُ: «لا رجل في الدار ولا امرأة». كم وجهًا؟ وجهان «لا رجل في الدار ولا امرأة»، و«لا رجل في الدار ولا امرأة».

ماذا يجوز في الثاني؟ إن أعلمت «لا» في الأول جاز في الثاني ثلاثة أوجه، ومعنى أعلمتها بنيت اسمها على الفتح.

فتقول: «لا حول ولا قوة إلا بالله». «قوة»: هذا وجه.

وتقول: «لا حول ولا قوة إلا بالله» هذا وجه ثان، وما الفرق بين هذا الوجه والذي قبله؟ أن هذا منونٌ والأول غير منون.

وتقول: «لا حول ولا قوة إلا بالله» هذا وجه ثالث. الفرق بين هذا والوجهين قبله؟ هذا مرفوعٌ، والوجهان قبله منصوبٌ منونٌ وغير منون.

إذا تكررت جاز في الأول وجهان يعني: الإعمال والإهمال، الإعمالُ تبنيتها على الفتح نقول: «لا حول» فإذا أعلمت في الأول جاز في الثاني ثلاثة أوجه: الإعمال، والتنوين، والضمُّ «الرفع» «لا حول ولا قوة إلا بالله» صحيح. «لا حول ولا قوة إلا بالله» صحيح. إذا ألغيتها في الأول يعني: لم تُعملها يعني: رفعت الأول - جاز في الثاني وجهان: الإعمال، والإهمال.

الإعمال: هو البناء على الفتح. والإهمال: الرفع.

فتقول: «لا حول ولا قوة إلا بالله». لأنك أعلمت الثاني والأول

أعلمته.

وتقول: «لا حول ولا قوة إلا بالله».

الصورة الأولى: «لا حول ولا قوة إلا بالله».

«لا»: نافية للجنس. «حول»: اسمها، وخبرها محذوف تقديره «إلا بالله». الواو: حرف عطف. «لا»: نافية للجنس. «قوة»: اسمها مبني على الفتح في محل نصب. «إلا»: أداة استثناء ملغاة. «بالله»: الجار والمجرور خبر «لا» الثانية.

ويجوز أن تجعل «بالله» خبراً لهما جميعاً. إذن؛ إذا أعملنا الأول وأعملنا الثاني صار كلٌّ من الاسمين مبنيًا على الفتح.

الصورة الثانية: «لا حول ولا قوة إلا بالله» التنوين يعني مع

النصب.

«لا»: نافية للجنس. «حول»: اسم لا مبني على الفتح في محل

نصب.

الواو حرف عطف. «لا»: نافية. «قوة»: معطوف على محل اسم لا. كيف؟ لأننا قلنا: إنَّ اسم لا مبني على الفتح في محل نصب، فإذا قلنا «ولا قوة» صارت «قوة» معطوفة على محل اسم «لا»؛ لأنَّ محلَّه النصب.

الصورة الثالثة: «لا حول ولا قوة إلا بالله». الواو: حرف عطف.

«لا»: نافية. «قوة»: معطوف على محل «لا» واسمها؛ لأنَّ محلَّهما الرفع

فمحلها مبتدأ، فتكون «قوة»: معطوفةً على محل «لا» واسمها. محلها
الرفع؛ لأنهما في ابتداء الجملة يعني لولا الناسخ لكان اسمها مرفوعاً
فهي واسمها في محل رفع، إذ إنها في ابتداء الجملة.

الوجه الثاني في اسم الأولى: الإهمال تقول: «لا حول ولا قوة»
كم يجوز في الثاني؟ وجهان: الإهمال، والإعمال، أي البناء. وكلما
أعملنا «لا» فهي لا تنصب تكون مبنية على الفتح في محل نصب.

الوجه الأول: «لا حول ولا قوة إلا بالله». نقول: «لا»: نافية
ملغاة. «حول»: مبتدأ. «الواو»: حرف عطف. «لا»: نافية للجنس
عاملة. «قوة»: اسمها مبني على الفتح في محل نصب.

الوجه الثاني: «لا حول ولا قوة». نقول: «لا»: نافية ملغاة.
«حول»: مبتدأ. «الواو»: حرف عطف. «لا»: نافية للجنس ملغاة.
«قوة»: مبتدأ، والخبر: بالله.

يقول ابن مالك:

..... كَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ وَالثَّانِي اجْعَلَا
مَرْفُوعًا أَوْ مَنْصُوبًا أَوْ مُرَكَّبًا وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا لَا تَنْصِبَا (١)

التركيب هو البناء على الفتح، اختلاف عبارات فقط، والمعنى

واحد.

(١) «الألفية» باب: «لا التي لنفي الجنس» البيتان رقم: (١٩٩-٢٠٠).

الإعرابُ: قلتُ: إذا أعمَلْنَا في الجميعِ فالأمرُ واضحٌ إذا قلنا: «لا حولَ ولا قوةَ إلا باللهِ» نقولُ: «لا»: نافيةٌ للجنسِ. «حولَ»: اسمُها مبنيٌّ على الفتحِ في محلِّ نصبٍ. «ولا قوةَ»: الواوُ: حرفُ عطفٍ، «لا قوةَ»: لا: نافيةٌ. قوةَ: اسمٌ لا مبنيٌّ على الفتحِ في محلِّ نصبٍ. و«إلا»: أداةٌ استثناءٍ ملغاةٌ. «باللهِ»: جارٌّ ومجرورٌ متعلقٌ بمحذوفٍ خبرٌ «لا» الأولى والثانية. وإنْ شِئتَ قدَرُ للأولى خبراً وحدها، وللثانية هذا الخبرُ الموجودُ.

إذا قلنا: «لا حولَ ولا قوةَ إلا باللهِ» نقولُ: «لا حولَ»: عاملةٌ، والثانيةٌ ملغاةٌ. لكنْ «قوةٌ» مرفوعةٌ عطفاً على محلِّ «لا» واسمها؛ لأن محلَّهما مبتدأ، حيثُ وقعا في صدرِ الجلةِ فمحلُّهما مبتدأ.

«لا حولَ ولا قوةَ إلا باللهِ» «لا حولَ» إعرابُها معروفٌ. «لا قوةَ»: عطفاً على محلِّ اسمِ «لا» الأولى؛ لأن محلَّ اسمِها النصبُ؛ لأننا نقولُ: مبنيٌّ على الفتحِ في محلِّ نصبٍ. باللهِ: جارٌّ ومجرورٌ خبرٌ للمبتدأ.

في حالِ الرفعِ: «لا حولَ ولا قوةَ» «لا»: نافيةٌ ملغاةٌ و«حولَ»: مبتدأ. والثاني «لا»: نافيةٌ ملغاةٌ. «قوةٌ»: مبتدأ.

«لا حولَ ولا قوةَ إلا باللهِ». حولٌ وقوةٌ. كلاهما مبتدأ.

«لا حولَ ولا قوةَ إلا باللهِ» الأولى مهملةٌ، والثانيةٌ عاملةٌ؛ ولهذا

نقول: لا قوة. «لا»: نافية للجنس تنصب الاسم وترفع الخبر. «قوة»: اسمها مبني على الفتح في محل نصب.

[مسألة]

باقي لنا مسألة وهي: إذا أهملت الثانية فالخبر للجميع يعني: إذا قلت: «لا حول ولا قوة إلا بالله» صار «بالله» خبراً لهما جميعاً. إذا قلت: «لا حول ولا قوة إلا بالله» فالخبر لهما جميعاً. وإذا أهملت الثانية فالخبر لها، وخبر الأولى محذوف. فإذا قلت: «لا حول ولا قوة إلا بالله» فخبر الأولى محذوف دل عليه خبر الثانية؟ لأنك جعلت الثانية مستقلة بعملها.

[أحوال اسم «لا»]

يقول العلماء: اسم «لا» النافية للجنس يكون مركباً - أي مبنيًا - ويكون منصوباً. هذه تنمة لكلام المؤلف إن كان مفرداً فهو مبني، وإن كان غير مفرد فهو منصوب.

والمفرد هنا ما ليس مضافاً، ولا شبيهاً بالمضاف، ولو كان جمعاً، وغير المفرد ما كان مضافاً أو شبيهاً بالمضاف.

والمفرد يكون مبنيًا وغير المفرد يكون منصوباً.